الحرية والسياسية عند باروخ سبينوزا

la liberté et la politique chez spinoza

د. رياض طاهير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019/03/06 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/05/16 ؛ تاريخ القبول : 2019/05/20

ملخص :

من خلال هذه الورقة البحثية، سوف نحاول دراسة إشكالية العلاقة الكامنة بين السلطة السياسية والحرية عند باروخ سبينوزا، وذلك من منطلق أن السلطة السياسية هي بمثابة الهيكل الأساسي الذي يسهر على ضمان حرية الأفراد، ومن ثمة تتصهر كل أشكال الصراع والمؤامرات بمختلف أنواعها، وبالتالي فغاية الدولة حسب سبينوزا، هي توفير الفضاء العام الذي من خلاله يتمكن الأفراد من ممارسة حرياتهم السياسية والعقائدية والتعبيرية والتفكيرية أيضًا، ومن كل هذا يمكن تحقيق التعايش والتآنس الاجتماعي من جهة، والسياسي من جهة أخرى. فغاية الدولة –حسب سبينوزا- لا تكمن في فرض القوانين بالقوة والقهر والعنف، بل يتأتى عن طريق فتح المجال أمام الأفراد للتعبير عن مطالبهم وحقوقهم، ولهذا فإن سبينوزا يرى بأنه كلما زادت القوانين قوة، زادت من عصيان ومقاومة الأفراد للسلطة السياسية، ويفتح المجال أما ممارسات عنيفة و انحلالات اجتماعية بمختلف أنواعها.

فالإشكالية المحورية لهذا البحث: كيف يمكن تحقيق المآنسة والمجانسة بين السلطة السياسية والحريات الفردية في نظر سبينوزا؟ وبصيغة أدق: هل يمكن تحقيق التوافق والانسجام الاجتماعي والسياسي –حسب سبينوزا- من خلال ترقية الحريات الفردية؟

الكلمات المفتاحية : سلطة، سياسة، حرية، ديمقراطية،حقوق طبيعية، دولة.

Résumé:

A travers cet article, nous allons essayer d'étudier la problématique de la relation entre le pouvoir politique et la liberté, de BARUCH Spinoza, de sont que le pouvoir politique soit la structure de base qui doit garantir la liberté des individués. C'est à partir de la , toutes les formes de conflits et de complots de toutes sortes seront fusionnes, donc l'objectif de l'état selon SPINOZA est la création d'un espace public a travers laquelle les individus peuvent exercer leurs liberté politique, idéologiques, expression et aussi réflexion.

De tout cela, la coexistence et la cohésion sociale peuvent être réalisées d'une part et les politiques de l'autre part, l'objectif de l'état selon SPINOZA, n'est point d'imposer des lois par la force, par la violence, mais plutôt en ouvrant la voie aux individus pour qu'ils puissent exprimer leurs revendications ainsi que leurs droits.

Pour cette raison, SPINOZA voit que plus les sois sont renforcées, plus la désobéissance et la résistance des individus au pouvoir sont grandes et ouvrent la parte à des pratique violentes et des bouleversement sociaux de toutes sortes. La problématique posé (le problème central) dans cette recherche : est de savoir comment atteindre l'harmonie et l'homogénéité entre le pouvoir politique est les liberté des individuelles dans la philosophie de SPINOZA ? d'une autre manière plus précise, selon SPINOZA l'harmonie sociale et politique peut-elle être réaliser en promouvant les libertés individuelles ?

Mots clés : le pouvoir , politique, la liberté, la démocratie, les droits naturels, l'état.

I- تمهيد :

إن الحرية مطلب إنساني على مر التاريخ، فهي ليست وليدة عصرنا الحاضر أو الحديث، بل أن جذورها ضاربة في عمق التاريخ الإنساني، مما جعل منها موضوعًا للدراسات الفلسفية والسياسية على حد سواء، وذلك من منطلق أن الحرية من أهم العوامل الأساسية التي تُشعر الإنسان بوجوده وكينونته من جهة، وباستقلاليته من جهة أخرى. فالإنسان باعتباره كائن طموح، يسعى دائمًا إلى تحقيق الأفضل، أو إن صح التعبير؛ يسعى بكل ما أوتي من قوة لتحقيق كماله الوجودي، ويهدف دائمًا إلى العيش في سعادة، مما جعل من السعادة الإنسانية هنا مرهونة بتوفر شرط الحرية، ومن ثمة يمكننا القول بأن المجتمعات السياسية منذ القدم تسعى جاهدة قصد التحرر من مختلف القيود المفروضة عليها من طرف الأنظمة السياسية المستبدة، بدعوى تحقيق الأمن والاستقرار، كل هذا ساهم في تغذية العصيان الشعبي للسلطة السياسية القائمة.

وهذا كان بمثابة نقطة بداية المشروع السياسي عند "باروخ سبينوزا" Baruch ZPINOZA (1632-1677)*، وذلك من خلال محاولته لإعادة الاعتبار للحرية الإنسانية، وجعلها وسيلة لتحقيق غايات وأهداف الدولة من جهة، وتحقيق التقدم والازدهار على المستوى الفردي والاجتماعي، وقد كان سبينوزا في بحثه السياسي، يطمح لتحقيق مجتمع راقي ومزدهر، بدعوى جعل الدولة أداة لحماية الحريات الفردية بكل أنواعها: السياسية والدينية والأخلاقية وحتى الفكرية، ومن هنا كانت دعوته الملحة إلى ضرورة تقويض تلك الفلسفات الكلاسيكية التي كانت تدعو إلى ضرورة ممارسة السلطة السياسية بالقوة والقهر قصد تحقيق أمنها واستقرارها وضمان استمراريتها. فالنسق السياسي عند سبينوزا مبني على حماية الدولة أو السلطة السياسية لحقوق الأفراد وحرياتهم وإلغاء تبعيتهم لنظام سياسي معين.

ولقد عبر "سبينوزا" عن مشكلة الحرية الإنسانية في كتابيه " رسالة في اللاهوت والسياسة"، وكتاب "علم الأخلاق"، بحيث يصور لنا أن الإنسان بأنه لا يستطيع العيش إلا في ظل الجماعة التي تكون في حد ذاتها خاضعة للقوانين، وهذه الأخيرة أو السلطة السياسية حسب "سبينوزا" لا تتعارض مع الحريات الفردية و يقدم لنا الدولة على أنها تمثل وحدة يمارس فيها الأفراد مختلف حقوقهم الطبيعية والمدنية، أو الفضاء الذي من خلاله يمكن للأفراد ممارسة إرادتهم والتفكير بكل حرية.

فسبينوزا في نسقه السياسي، حاول أن ينظّر لمجتمع سياسي ليبرالي، تسعى من خلاله الدولة إلى تحقيق غاياتها، واعتبار في حد ذاتها مقوم من مقومات الحرية، وهذه الأخيرة شرط لاستمراريتها وضمان وجودها، وكأن العلاقة بين السلطة الزمنية أو السياسية و الحرية علاقة تكافئية وتشارطية، بحيث أن ضمان استمرارية وجود الدولة مرهون بشرط الحرية، والعكس غير صحيح أي أنه لا يمكن تحقيق حرية الأفراد إلا من خلال وجود سلطة سياسية، وأي خلل بهذين الشرطين ينجر عنه أزمات سياسية.

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: كيف نظّر "سبينوزا" لفكرة الحرية؟، وبصيغة أخرى: كيف يمكن تحقيق المآنسة والمجانسة بين السلطة السياسية والحرية الفردية ؟ وبصيغة أخرى: كيف يمكن الجمع ما بين الحرية والضرورة في نسق "سبينوزا" السياسي؟ وهل القول بالحرية لا يتعارض والسلطة السياسية القائمة ؟ كيف وفق سبينوزا بين الحرية والقانون في نسقه السياسي؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة الذكر، يتوجب علينا دراسة ما يلي:

---

*باروخ سبينوزا فيلسوف هولندي الموطن، يهودي الديانة، بحيث قضى جل حياته في التأمل والتفكير الفلسفي، وانتسابه للديانة اليهودية، وما عرفته من اضطهاد شديد، ساهم في تنقلاته بين البرتغال واسبانيًا فرارًا مما كان يعانيه معتنقو الديانة اليهودية، وله عدة مؤلفات، نذكر منها: رسالة في اللاهوت والسياسة، وكتاب علم الأخلاق، وللمزيد من الاطلاع؛ الرجاء العودة إلى:

- عبد الرحمان بدوي، **موسوعة الفلسفة**، (ط1؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996)، ج1، ص 136.

- في أصل السلطة السياسية ونشأتها عند سبينوزا
- الحق الطبيعي والقانون المدني
- الحرية والسلطة السياسية

1- في أصل السلطة السياسية ونشأتها عند سبينوزا:

كانت المنطلقات الأساسية في نسق "سبينوزا" السياسي، تقويض تلك الفلسفات والأفكار السياسية، التي تمجد العنف وكل وسائل القهر والعنف، ولهذا كانت منطلقاته السياسية، ذات بعد واقعي للطبيعة البشرية، أو ما يسميها بجوهر الفعل السياسي، ولهذا عمل منذ البداية في بحثه السياسي، الرد على الفلسفات التقليدية التي كانت تبعد الإنسان عن إنسانيته، أو تجعل منه –أي الإنسان –حيوانًا متوحشًا- يسعى فقط إلى السيطرة والإطاحة بالغير، ولهذا يمكننا القول بأن الطرح الفلسفي لمشكلة السياسة عند سبينوزا، أخذت بعدًا واقعيًا أكثر منه ميتافيزيقيًا أو مخياليا، لأن الغاية من العمل السياسي حسبه، هي محاولة الرقي بالنوع الإنساني، وتحقيق طموحه وآماله وكينونته. بمعنى أن المراد من السياسة حسب عنده، هي تحليل الواقع الاجتماعي والسياسي والأخلاقي والديني، وضرورة معايشة السلطة السياسية لما يعانيه الإنسان في واقعه المعاش، وكذا تحسين النظام البشري القائم، ولهذا كانت فلسفته السياسية واقعية بحثة، مثله مثل نسق مكيافيللي السياسي.

ففي حديثه عن أصل السلطة السياسية ونشأتها، تأثر "سبينوزا" شديد التأثر بفلسفة "توماس هوبز" THOMAS « hobbesالسياسية، وذلك من خلال وضعه لطرح فلسفي جديد مناهض للفلسفات السابقة عليه، وقوامها أن الإنسان قبل وصوله إلى الحالة المدنية أو قبل تأسيسه للفيزيقا الاجتماعية، مر بمرحلة تسمى بالحالة الطبيعية، وهي حالة سابقة لظهور المجتمع السياسي، بحيث جعل منه مجرد فرض منطقي، قصد تبرير أصل قيام السلطة السياسية، ولقد انتهج سبينوزا نفس المنهج "الميكيافيللي"و"الهوبزي" من خلال تأثره بالمنهج الهندسي الذي اعتمده ديكارت من قبل، وهو ضرورة تحليل الظاهرة السياسية إلى ذراتها الفردية، ومن ثمة إعادة بناء وتركيب هذا النسق من جديد، وبالتالي فإن سبينوزا يدعو الطبقة الحاكمة إلى ضرورة الانخراط مع طبقات المجتمع، قصد فهم مختلف القضايا والمشاكل التي يتخبط منها الإنسان، ومن ثمة ضرورة دراستها قصد إيجاد حلول بديلة لها.

يقر "سبينوزا" على أن البشر قبل وصولهم إلى الحالة الاجتماعية، كانوا يعيشون في حالة من الفوضى، نتيجة انعدام القوانين والأنظمة السياسية التي تتحكم في سلوك وأفعال البشر، ومن ثمة فالقانون الأساسي الذي كان سائدًا في هذه المرحلة، هو قانون القوة والغلبة، بمعنى أن الأفراد في هذه الحالة الطبيعية، كانوا يملكون الحق في كل شيء، وذلك لغياب القواعد التنظيمية والأخلاقية التي تنظم مختلف سلوكاتهم، إذ لا يمكن في مثل هذه الحالة أن نحكم على أفعال الناس بالخير أو الشر، وذلك من منطلق أن كل إنسان لا يسعى إلا لما يمكن أن يحقق له مصلحة، وهو غير مسؤول أمام هيئة حاكمة، غير نفسه، ومن ثمة فلا يمكن أن تنشأ فكرة الخطيئة في الحالة الطبيعية، لأن هذه الفكرة لا يمكن أن تكون إلا في المرحلةالمدنية التي تسودها القوانين، و التي تقرر ما هو خير أو شر، ويكون فيها الفرد مسئولا أمام الدولة[1].

فالحالة الطبيعة السابقة للحالة المدنية، كان فيها البشر يعيشون حالة من الفوضى والتنافر الاجتماعي*، بمعنى أن كل فرد يسعى إلى تحقيق مصلحته على حساب مصالح الآخرين، وهنا تظهر نقطة الاختلاف بين "هوبز" و"سبينوزا"،

[1]- زكي نجيب محمود، **قصة الفلسفة الحديثة**، (د.ط؛ القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1936)، ص 170.

*- تستخدم كلمة التنافر هنا للدلالة على الاختلاف الكامن بين الأفراد، وهي ذات مدلول نفسي، تتولد بين الأفراد نتيجة الكره والصراع واللامبالاة بين الأفراد وحب الذات والعزلة.

"فهوبز" يرى أن الإنسان شرير بطبعه، بمعنى أن الإنسان تسيره اعتبارات الأنانية égoïsme والفردانية individualisme، بحيث لا يسعى إلا لتحقيق مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة، كل هذا ناتج عن عامل الخوف من الآخر، وبالتالي فالقاعدة العامة للسلوك البشري عنده، هي أن الإنسان في الحالة الطبيعية ذئب للإنسان، أو ما يسميها "بحالة حرب الكل ضد الكل"، في حين أن "سبينوزا" يرى بأن الإنسان خاضع لمثل هذه الاعتبارات الناتجة عن الجهل، فحسب تعبير"سبينوزا" في كتابه "الأخلاق" "أن الإنسان إله بالنسبة لأخيه الإنسان"[2]، ومن هذا النص؛ يمكننا القول بأن الفلسفة السياسية عند "سبينوزا" مصبوغة بجانب إيتيقي، بمعنى أن الإنسان له جانب إيتيقي يظهر في قابلية التعايش مع الأخر.

فالإنسان حسب "سبينوزا" خاضع لقاعدتي الرغبة والنفور، بحيث أنه يسعى إلى الأشياء التي تحقق له السعادة، أو ما يسميها بالخير، في حين أنه ينفر من الأفعال التي ينتج عنها ألم، وهاتين القاعدتين هما القاسم المشترك بين كل الأفراد، وبالتالي فحينما يرغب فردان في شيء واحد وفي الوقت نفسه، واستحالة حصولهما عيه في الآن نفسه، يخلق فيما بعد نوع من المشاحنة والعداوة بينهما، في سبيل أحقيته من عدمه ووفق ما تمليهم عليه الطبيعة.

من كل هذا؛ يمكننا القول بأن سبينوزا فسر الطبيعة الإنسانية تفسيرًا نفسيًا وماديًا في الوقت نفسه، بحيث يرى أن الإنسان يخضع إلى جملة من الاعتبارات النفسية التي تحدد سلوكه فيما بعد، ففي الفصل الرابع من كتابه "علم الأخلاق"، يفحص "سبينوزا"مشكلة عبودية الإنسان وقوة عواطفه، ويقول في هذا المقام: "...ولا يترتب عن ذلك أن يكون الإنسان خاضع بالضرورة للانفعالات، وأنه ينقاد وراء النظام العام للطبيعة، ويمتثل له، ويتكيف معه، بقدر ما تقتضيه طبيعة الأشياء"[3] ويقول في موضع آخر: "لا يمكن لمعرفة الخير والشر الصحيحة من جهة ما هي صحيحة أن تكبح أي انفعال، ولا يتسنى لها ذلك إلا من جهة اعتبارها انفعالا فحسب، ...فالرغبة التي تتولد عن المعرفة الصحيحة للخير والشر، يمكن أن تخمدها أو تعوقها رغبات أخرى كثيرة متولدة عن الانفعالات التي تقهرنا "[4].

من خلال النصين السابقين، يمكننا القول بأن "سبينوزا" فسر الظاهرة الإنسانية من منطلق نفسي مادي، بمعنى أن الإنسان في حياته يخضع لمجموعة من العوامل النفسية –أو الانفعالات النفسية*- ويمكننا حصرها في عاملي: الرغبة والنفور، بحيث يصبح فيها الحب والكره ، والحقد والألم والفرح والحزن و اللذة والشر حالات نفسية يشعر بها الإنسان في حياته اليومية، ومن ثمة تتجسد في أرض الواقع، أي أنها تصبح سلوكًا إنسانيًا خاضع لمثل هذه الاعتبارات النفسية. بمعنى أن "سبينوزا" يرى بأن الإنسان لا يستطيع الوصول إلى السعادة الحقيقية في ظل وجود هذه العوائق النفسية، والتي تفقد العقل توازنه، وتؤدي به إلى سلوكات تناقض العقل والطبيعة في الوقت نفسه. ومن هنا فالإنسان يسعى دائمًا وراء كل ما يحقق له اللذة، وينفر دائمًا عن كل ما ينتج عنه ألم. ويقول في هذا المقام: "يميل كل شخص بالضرورة، وفق قوانين طبيعته إلى ما يراه خيرًا، وينفر بالضرورة مما يراه شرًا"[5].

---

[2]- باروخ سبينوزا، **علم الأخلاق**، تر: جلال الدين سعيد، مراجعة جورج كتورة، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص262.

[3]- باروخ سبينوزا، **علم الأخلاق**، المصدر نفسه، ص 238.

[4]- المصدر نفسه، ص 244.

*- يقسم سبينوزا العواطف والمشاعر إلى قسمين أساسيين: العواطف أو المشاعر النافعة، هي التي تزيد من نشاط الإنسان وتجعل منه حيويًا في حياته، في حين أن الانفعالات الضارة أو العواطف والمشاعر الضارة، فهي التي تحول الإنسان إلى كائن انفعالي سلبي، بحيث يتحول فيها الإنسان من من خالق لأفعاله هادم لها.

[5]- المصدر نفسه، ص250.

ويقول سبينوزا في موضع آخر: "وعلى كل ذلك، يتحدد الحق الطبيعي لكل إنسان حسب الرغبة والقدرة، ولا حسب العقل السليم، وليس في طبيعة جميع الناس أن تتفق أفعالهم مع قوانين العقل، بل على العكس يولد الجميع في حالة من الجهل المطبق، على أنهم يكونون خلال ذلك مضطرين إلى أن يعيشوا وإلى أن يبقوا بقدر استطاعتهم على حالتهم الراهنة، أي يخضعوا لدافع الشهوة وحده، لأن الطبيعة لم تعطهم سواه، وحرمتهم من القدرة الفعلية على الحياة وفق العقل السليم، ومن ثمة فهم لا يستطيعون العيش طبقًا لقوانين الذهن الصحيح، كما لا يستطيع القط أن يحيا طبقًا لقوانين الأسد"[6].

ويتضح لنا من خلال النص السابق؛ أن الإنسان في الحالة الطبيعية يسعى دائمًا للحفاظ على ذاته، وهو مطلب أساسي في الحالة الطبيعية، إذ أن كل ما يساهم في الحفاظ على حياته ووجوده فهو خير، في حين أن كل ما يحوله عن ذلك فهو شر، ومن الطبيعي أن الإنسان يميل دائمًا إلى حب الخير وتجنب الشر، وسر سعادة الإنسان حسب سبينوزا، تكمن في معرفة قوانين الطبيعة، يقول فؤاد زكرياء في هذا المقام:" إذا فهم الإنسان فكرة الله على أنها النظام الضروري للكون، فإن حب الله العقلي يصبح عندئذ نوعًا من حب الكون، أو يعبر عن سعي الإنسان الدؤوب لبلوغ هذه المعرفة، وإذا اتخذ الإنسان ذلك العلم هدفًا له يصبح كل شيء أمامه واضحًا، وتزول كل الآلام وتلك الانفعالات الهوجاء، وذلك من منطلق أن كل شيء يفسر في الكون من خلال الضرورة، والتحرر من الانفعالات والخوف الناتج عن الجهل بالأسباب وعن إغفال الطبيعة الضرورية لكل الحوادث، ويكتسب العقل راحته الكبرى عندما تظهر الضرورة الأزلية"[7].

ولفهم السلطة السياسية عند "سبينوزا"، وجب علينا الحديث عن مفهومي الحق الطبيعي والقانون الطبيعي، فما المقصود بهما؟ وإذا كان الإنسان في المجتمع الطبيعي يتمتع بحق طبيعي مطلق؛ فهل هذا لا يتعارض والقواعد وقوانين المجتمع السياسي؟

2- الحق الطبيعي والقانون المدني:

يقول سبينوزا في مستهل الفصل السادس عشر من كتابه "رسالة في اللاهوت والسياسة:"أعني بالحق الطبيعي وبالتنظيم الطبيعي، مجرد القواعد التي تتميز بها طبيعة كل فرد، وهي القواعد التي ندرك بها أن كل موجود يتحدد وجوده وسلوكه حتمًا على نوع معين"[8]. من خلال هذا التعريف الذي قدمه "سبينوزا" للحق، يتضح لنا أن هذا الأخير مرادف للقوة، بمعنى أن الحق الطبيعي هو فضيلة امتلاك الأفراد للقوة، التي تكون كفيلة بتحقيق وجودهم وضمان بقائهم، فالإنسان حسب سبينوزا يملك ميلاً أو نزوعًا فطريًا نحو كسب القوة والمزيد منها، حتى يصون وجوده، ويضمن أمنه واستقراره، وهذا كله ناتج عن عامل الخوف من الآخر. ويعني أيضًا الحق الطبيعي هنا حرية الأفراد في العيش وفق ما تمليهم عليهم الطبيعة، وخاصة أن الإنسان في الوضع الطبيعي، غير خاضع للقوانين ولا للأعراف، لأن وجودها يقتضي أيضًا وجود سلطة عليا تحددها، ولهذا فالإنسان في تلك الحالة خاضع خضوعًا تاماً لما تمليه عليه غريزته وأهوائه وكبريائه. ويقول "سبينوزا" في هذا المقام:" والواقع أننا إذا نظرنا إلى الطبيعة ذاتها، نجد أنها تتمتع بحق مطلق على كل ما يدخل في سيطرتها أي أن حق الطبيعة يمتد بقدر امتداد قدرتها، لأن قدرة الطبيعة هي قدرة الله نفسهالذي له حق مطلق على كل شيء، ولكن لما كانت قدرة الطبيعة الشاملة كلها لا تعدو أن تكون مجموع قدرات الموجودات الطبيعية، فقد ترتب على ذلك أن يكون لكل موجود طبيعي حق مطلق على كل ما يقع تحت قدرته، بمعنى

---

[6]- باروخ سبينوزا، باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، تر: حسن حنفي، مراجعة فؤاد زكرياء، (ط1؛ بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 369.

[7]- فؤاد زكرياء، سبينوزا، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1963)، ص 228.

[8]- باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص367.

حق أي فرد يشمل كل ما يدخل في حدود قدرته الخاصة"[9].ويقول في موضع آخر: "...وللبرهنة على ذلك أبدأ بالحق الطبيعي للفرد، هذا الحق ليس له من حد سوى رغبة الفرد وقدرته، فالحق الطبيعي لا يحتم على الفرد أن يعيش على هوى الآخر، بل أن كل فرد هو الضامن لحريته الخاصة، كما أبين أنه لا يمكن لأحد أن يتخلى عن هذا الحق إلا من يفوض لفرد آخر قدرته على الدفاع عن نفسه، بحيث يكون صاحب الحق الطبيعي المطلق هو بالضرورة من فوض إليه الجميع قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم وحقهم في أن يحيوا كما يشاءون"[10].

ففي الحالة الطبيعية، يسير الإنسان وفق اعتباراته الخاصة، ووفق ما تمليه عليه غرائزه وأهوائه، فغايته القصوى تحقيق مصالحه الخاصة ولو على حساب مصالح الآخرين، باستخدام كل الوسائل المتاحة قصد تحقيق هذه الغاية، فهو في هذه الحالة لا يتصرف وفق ما يمليه عليه العقل السليم، وذلك من منطق أن الإنسان جزء لا يتجزأ من الطبيعة- مثله مثل باقي الموجودات الأخرى- وقاعدتها في ذلك، أن كل موجود له حق مطلق على ما يقع في نطاق قدرته، فالإنسان يسعى للحفاظ على بقائه وحفظ وجوده بقدر ما له من قوة من غير أن يراعي في ذلك لأي اعتبار آخر، مما يخلق نوع من الفوضى واللانظام، وتصبح القوة بذلك محل الحق، وهنا تغيب كل قيم الخير والشر، العدل والظلم، الخطأ والصواب، لأن كل إنسان في هذه الحالة لا يسعى إلا لتحقيق ما تمليه عليه غرائزه وأهوائه، فالإنسان يمتلك نزوع وميل فطري نحو ما يحقق له سعادة ولذة، وينفر عن كل ما ينتج عنه ألم، كل هذا ينمي ويغذي كل أنواع النزاع والعداوة بين الأفراد، ويقول سبينوزا في هذا الصدد: "فإن كل ما يراه الفرد الخاضع للملكة الطبيعة وحدها نافعًا له سواء كان مدفوعًا بأي وسيلة سواء بالقوة أو الخداع أو بالصلوات أو بأي وسيلة أخرى أيسر من غيرها، وبالتالي يحق له أن يعد من يمنعه من تحقيق غرضه عدوًا له"[11]. فهذه هي الصورة التي رسمها لنا سبينوزا عن الطبيعة البشرية في الحالة الطبيعية، إذ لا يمكن التمييز فيها بين الغبي والذكي، والعاقل والجاهل، ويصبح المعيار الأساسي فيها السير وفق ما تمليه عليه الطبيعة . ولهذا يمكننا القول عن الحق الطبيعي هو تصرف الأفراد وفق قوانين الطبيعة.

ويذهب "سبينوزا" في تحليله للحق الطبيعي أبعد من ذلك، إذ يرى أن الإنسان يسعى إلى الحفاظ على وجوده وبقائه، ومن ثمة فإن يملك حق مطلق في امتلاك القوة واستخدام كل الوسائل المتاحة قصد تحقيق أهدافه وضمان استمراريته في الوجود، فالدفاع عن النفس حق طبيعي للأفراد ولا يمكنه التنازل عنه مهما كانت الأسباب والنتائج، ولهذا فالإنسان في مثل هذه الحالة يملك دافع غريزي وطبيعي للمحافظة على نفسه، ومن ثمة فله الحق في أن يستخدم كل وسيلة تحقق له هذا الغرض، ومن ثمة العيش في سلام، والتحرر من عقدة الخوف، وكل هذا ناتج عن غياب السلطة السياسية التي تحد من قوة الأفراد وتكبح جماحهم، وتعطي لكل ذي حق حقه.

فالحق الطبيعي عند "سبينوزا" بمثابة الأساس الذي صور لنا من خلاله الإنسان في وضعه الطبيعي، لكن هنا تبرز لنا نقطة الخلاف بينه وبين "هوبز"، على الرغم من أن كلاهما يدعمان الحق الطبيعي بمفهوم الحرية، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في حرية التصرف قصد حفظ البقاء، ووفق ما يمليه الضمير، "فهوبز" فالحرية هنا تعني استخدام الأفراد لكل وسائل القوة، وبمعنى آخر: الحرية التي من خلالها نمارس الحق الطبيعي في حرية استخدام القوة، في حين أن "سبينوزا " تبقى هذه الحرية لا تمثل ببساطة استخدام القوة، بل القوة في حد ذاتها. وأيضا تظهر نقطة الخلاف بينهما أن القوة حسب هوبز موازاية للحق الطبيعي، هي قاعدة عقلية، تتعلق بالحفاظ الذاتي لذاتها، والتخطيط للمستقبل في ظل الحالة الطبيعية، وبالتالي كل هذا ناتج عن تفكير عقلي للإنسان في تلك الحالة، في حين أن سبينوزا يربط أنطلوجيًا القوة

[9]- باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 368.

[10]- المصدر نفسه، ص 117.

[11]- المصدر نفسه، ص 369.

باللذة والحق الطبيعي، كما أن "هوبز" يقلل من قيمة اللذة والتي هي عنده تعبير عن الشغف[12]، ويقول "سبينوزا" في هذا المقام: " إن الحق والقانونين الطبيعيين اللذان ولدا بهما الإنسان في أحضانهما وعاش في كنفيهما، لا يحرمان إلا الأشياء التي لا رغبة لأي أحد ، أو التي لا يستطيع أحد نيلها، فهما لا يحرمان العنف ولا الحقد ولا الغضب ولا الخداع، ولا أية وسيلة من الوسائل التي توحي بها النزعة الشهوانية"[13]. ويرى سبينوزا أن الصراع الذي تولد في الوضع الطبيعي، كان نتيجة حتمية لجعل الإنسان لقوانين العقل.

ومن هذا التحليل الذي قدمه "سبينوزا" للطبيعة البشرية وفطرته على الحق الطبيعي، استنتج بأن الإنسان في مثل هذه الحالة لا مناص له إلا الاحتكام إلى قاعدة العقل، والتي من خلالها يتم حفظ حقوقه وصون وجوده، بمعنى أن قصور الإنسان عن تحقيق غاياته وأهدافه في مثل هذه الحالة، فإنه اهتدى بعقله على ضرورة الاتفاق بين بني جنسه، حتى يحقق سعادته وكماله الوجودي، ويستدل على ذلك بقوله:" على أنه يظل من الصحيح أن من الأنفع لكثير من الناس أن يعيشوا طبقًا لقوانين عقولهم ومعاييرها اليقينية، لأنها كما أسلفنا الذكر لا تتجه إلا إلى تحقيق ما فيه نفع حقيقي للبشر" [14]. "فسبينوزا" في البداية –كما أسلفنا القول؛ يرى أن البشر في الحالة الطبيعية يمتلكون حقوقًا طبيعية مطلقة، وبانتفاء القدرة والقوة، ينتفي الحق ، بمعنى أن القوة والقدرة تتغير بتغير عامل الزمن، فإذا كان اليوم قويًا ويستطيع تحقيق وجوده بالقوة، فإنه بمرور الزمن يصبح ضعيفًا، وغير مثابر على الوجود، وبالتالي فإن الحق بهذا المعنى يضعف تدريجيًا إلى حد عدم القدرة على الحفاظ على الحياة، ومن ثمة استرشد الإنسان بعقله على ضرورة تجاوز هذه الحالة إلى حال أفضل، وهو ما يمثل الحالة السياسية، ويصبح العقل بهذا المعنى وسيلة لارتقاء وتعالي النوع الإنساني من أهوائه وعواطفه وكبريائه، إلى مستوى التعايش مع بني جنسه، وربطه لعلاقات اجتماعية يربطها الصالح العام والمشترك، ويتخلص بذلك الإنسان من انطوائه وانغلاقه الذاتي، إلى الانفتاح على الآخر، ويصبح بذلك العقل حسب "سبينوزا" وسيلة ملحة لتأسيس المجتمعات السياسية، وما الشهوة إلا أداة لتدمير مختلف العلاقات الاجتماعية والأخلاقية والدينية.

ويرى "سبينوزا" بأن الحالة المدنية أو السياسية، كانت نتيجة لاسترشاد الإنسان بعقله من جهة، وكذا حاجته الملحة لبقية الأفراد، نتيجة قصوره عن تلبية مختلف حاجياته، وتفادي النزاع والصراع الذي كان قائمًا في الحالة الطبيعية القائمة على القوة والعنف والخوف من الآخر،كما أن الإنسان الذي يعيش في عزلة عن بني جنسه، يكون غير قادر على الدفاع عن نفسه، وتأمين حاجياته اليومية، كل هذا دفع بالإنسان –حسب "سبينوزا"- إلى إقامة المجتمع المنظم، يحمي من خلاله نفسه من الخطر، فالبشر ليسوا مهيئين لتحمل النظام الاجتماعي وقوانينه، ولكن الخطر المحدق بوجودهم هو الذي ولد في ذاتهم الاجتماع، وبالتالي فالاجتماع البشري، يزيد من قوة الأفراد ويقوي الغرائز الاجتماعية. وهنا يرى سبينوزا أن الناس لم يولدوا اجتماعيين بالفطرة، وإنما يتوجب تدريبهم وإعدادهم لذلك، حتى يتنازل كل الأفراد عن قوتهم وسيادتهم الفردية التي كانت في الحالة الطبيعية، لسلطة الجماعة القانونية في المجتمع المنظم.[15]

"فسبينوزا" في هذا المقام يمجد قيام المجتمع السياسي أو الدولة، التي يقر بأنها لا تتعارض مع الحقوق الطبيعية، وإنما هي امتداد لها، ومحاولة حمايتها والمحافظة عليها، وذلك من منطلق قصور الإنسان في تحقيق هذا الهدف، كما يرى "سبينوزا" أيضا أن الغاية منها هو العيش في وفاق مع بني جنسه من جهة، وما يقتضيه العقل البشري من جهة

---

[12]--christianlazzeri, **Droit, Pouvoir et liberté**, presse universitaire de France, paris, 1998, p208

[13]- سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص369.

[14]- المصدر نفسه، ص 370.

[15]- ول ديورنت، **قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي**، تر: فتح الله محمد المشعشع،، (ط06؛ بيروت: مكتبة المعارف، 1988) ص239.

أخرى، كل هذا قصد الحد من حدة الشهوات التي تسبب الضرر له ولبني جنسه، فما العيش تحت ستار الجماعة والعقل معًا إلا وسيلة كفيلة لضمان أمن وسلامة واستقرار كل الأفراد، ويقول في هذا المقام: "فقد بات من الضروري عليهم أن يتفقوا فيما بينهم عن طريق المعاهدة التنظيم على ضرورة إخضاع كل شيء لسلطان وتوجيهات العقل"[16]، فالغاية من نشأة المجتمعات السياسية، هي تحقيق الوحدة الاجتماعية وزيادة قوتها، وتنقص من قيمة الشهوات والانفعالات التي تؤدي بهم إلى مستنقع العزلة والأنانية والفردانية، وبالتالي فالدولة بالمفهوم السبينوزي ما هي إلا وسيلة لتنظيم وتسيير قوى الأفراد الفاعلة في المجتمع، وليس المراد منها تقويض الحق الطبيعي الذي كان يتمتع به الإنسان في وضعه الطبيعي، وهنا تبرز نقطة الخلاف بينه وبين سبينوزا، فهوبز يرى أن تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية مطلق، إلا حق الحياة والدفاع عنها، بمعنى أن الإنسان بعد اتفاقه وإبرامه للعقد مع بني جنسه، فإنه بالضرورة يخول ويتنازل عن كل حقوقه الطبيعية لصالح الطبقة الحاكمة، والتي تكون بمثابة تجميع لقوى الأفراد، حتى يتكون ما يسميه هوبز باللويثان أو التنين العظيم الذي يمثل الحاكم، والذي لا يجب الثورة عليه مهما كانت الأسباب، لأنه –حسب هوبز- الحالة المدنية أفضل بكثير من مساوئ الحالة الطبيعية.

يقول "سبينوزا" في هذا المقام: "فخضوع الأفراد للانفعالات السلبية قد يجعلهم يختلفون بعضهم عن بعض بطبعهم، ويعادون بعضهم البعض، بيد أننا نقول أنهم يفعلون إذا كانوا فقط يعيشون على مقتضى العقل، وبالتالي فكل ما ينجر عن الطبيعة الإنسانية باعتبار أن ما يعرفها هو العقل ينبغي معرفته بالطبيعة الإنسانية وحدها بوصفها علته المباشرة،...، فإن الناس يفعلون بالضرورة شريطة أن يكون عيشهم على مقتضى العقل، ما يكون بالضرورة خيرًا للطبيعة الإنسانية، وبالتالي لكل إنسان أي ما يتفق مع طبيعة كل إنسان، وعلى ذلك فإنهم يتفقون دائمًا بالضرورة بينهم باعتبارهم يعيشون على مقتضى العقل، فما من شيء في الطبيعة أنفع للإنسان من إنسان يعيش على مقتضى العقل، ذلك أن أكثر ما ينفع الإنسان هو ما يكون أكثر موافقة لطبيعته"[17].

من خلال ما سبق ذكره؛ تتضح لنا المعالم العامة للفلسفة السياسية عند سبينوزا القائمة أساسًا على التحليل العقلي للظاهرة الاجتماعية، من خلال تمجيده له، ولأهميته في إرساء الروابط الاجتماعية والأخلاقية بين الأفراد، بحيث يرى أن العقل الإنساني، هو بمثابة الخلاص لأزمة الإنسان الغربي آنذاك، وهذا كان نتيجة معايشته لتلك الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي كان يتخبط فيها الإنسان آنذاك، وبالتالي فتحليله للظاهرة السياسية كان عقليًا بحتًا، يريد من خلاله الارتقاء بالنوع الإنساني، وتغليب كفة العقل على الشهوة والانفعال، وذلك من خلال قوله بأن العقل يعمل على جمع الشمل، والشهوة تفرق عناصر المجتمع. فمعظم الناس حسب تصور سبينوزا يمتلكون غرائز فردية أقوى من الغرائز الاجتماعية، وهذا لا يعني بأن الإنسان في الوضع الطبيعي كان خيرًا كما اعتقد روسو من قبل، وإنما العقل الذي يهدي الناس إلى الاجتماع هو الذي يولّد التآخي والتراحم الاجتماعي، وكذا ينمي الضمير الأخلاقي والديني في الأفراد، وبالتالي ينمو هذا الشعور في نفوس البشر، إلى أن يصبح بمثابة القاعدة العامة التي يسير عليها كل البشر.

كما وسبق الذكر، يرى سبينوزا أن الحالة السياسية امتداد للحالة الطبيعية، والفرق بينهما أن الإنسان في الوضع الطبيعي، كان يعاني من الخوف من الآخر نتيجة تضارب وتقاطع المصالح الفردية، مما يخلق نوع من المشاحنة والصراع الذي لا ينتهي إلا بانتهاء النوع الإنساني، وبالتالي كان الإنسان في تلك الحالة مجبوراً على تحقيق الوقاية باستخدام كل قواه العقلية والبدنية، والتي تجسدت على شكل مجتمعات سياسية، لكن المنعرج الذي أحدثه "سبينوزا" في الحالة الاجتماعية، هي أن الإنسان في هذه الحالة يبقى متمتعًا بحقوقه الطبيعية، والدولة تسهر على حمايتها وضمانها وحق استخدامها كلما اقتضت الضرورة ذلك، فالإنسان في الحالة الاجتماعية، له الحق في استخدام قوته في سبيل كسب

[16]- سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، المصدر نفسه، ص 380.

[17]- باروخ سبينوزا، **علم الأخلاق**، مصدر سابق، ص 261.

مصالحه، بشرط عدم التعدي على حريات الآخرين، والتي تكون مساوية أيضًا لحريته، بمعنى أن الإنسان في الحالة الاجتماعية يتنازل بقدر من قوته لصالح الجماعة، في مقابل توفير الأمن والاستقرار له.

وما يمكن قوله هنا؛ أن القانون المدني أو السياسي عند "سبينوزا"، هو أيضًا امتداد للحق الطبيعي، أي أن المجتمع ابتكر القوانين السياسية، قصد الحد من عواطف وميول وأهواء البشر، ذلك أن السير وفق ميول وانفعالات البشر، يبقى غير كاف لتحقيق غاياته وآماله، فلو صح القول بأن البشر يسيرون وفق ما يمليه عليهم العقل، لما كان الإنسان في حاجة إلى الدولة أو إلى القانون ، ويقول سبينوزا في هذا المقام: "والواقع أننا نرى أولئك الذين يعيشون حياة همجية بلا مدينة، يحيون حياة بائسة تقترب من مستوى حياة الحيوانات، ومع ذلك لا يستطيعون الحصول على هذا القليل الذي لديهم، والذي يتسم بأنه هزيل فج، إلا إذا تعاونوا بعضهم مع بعض، على أي نحو، ولو كان الناس بطبيعتهم على استعداد لئلا يرغبوا إلا فيما يمليه العقل السليم، لما احتاج المجتمع قطعًا إلى أية قوانين، ولكان تنوير الناس ببعض التعاليم الخلقية كافيًا لكي يفعلوا بأنفسهم وبروح متحررة، ما هو نافع لهم بحق"[18] ، وهنا يصبح القانون بالنسبة للأفراد في الجماعة السياسية، بمثابة العقل المنظم لمختلف عواطف وميول وغرائز الأفراد، والدولة الكاملة في نظر سبينوزا، تلك التي تحد من قوة الأفراد، وتساهم في الحفاظ على أمنهم وحريتهم.

ويقول "سبينوزا" أيضًا : "وإذا فقد كان لزاما عليهم أن يتفقوا فيما بينهم عن طريق تنظيم وتعاهد حاسم، على إخضاع كل شيء لتوجيهات العقل وحده- الذي لا يستطيع أحد معارضته صراحة حتى لا يبدو فاقدًا للحس السليم – وعلى كبح جماح الشهوة بقدر ما تسبب أضرارًا للآخرين، وعلى معاملة الناس بمثل ما يحب أن يعاملوا به، وخيرا في المحافظة على حق الآخرين، كما لو كانوا يحافظون على حقهم الخاص، ولكي يكون هذا متيناً ومضموناً، وجب إبرامه بشروط، ...، إنه لقانون شامل للطبيعة أن أحدًا لا يترك ما يعتقد أنه خير إلا أملا في خير أعظم، أو خوف من ضرر أكبر، ولا يقبل شرًا إلا أملا في تجنب شر أعظم، وأملا في خير أكبر، وبعبارة أخرى يختار كل فرد ما يبدو له أعظم الخيرين وأهون الشرين"[19]. ومن خلال هذا النص السبينوزي، يمكننا القول بأن الحالة السياسية هي أهون بكثير من الحالة الطبيعية التي كان يعاني منها الأفراد، جراء استيلاء العاطفة على العقل، وما يمكنه قوله أيضًا هو تأثر "سبينوزا" بنسق "هوبز" السياسي، وذلك نتيجة اتفاقهما على أن الحالة الاجتماعية هي ما يمليه عليها العقل الإنساني من جهة، ومن جهة أخرى دعوتهم الصريحة إلى ضرورة تجنب كل ما يؤدي إلى هلاك النوع الإنساني، أو ضرورة الابتعاد عن كل العوامل التي من شأنها أن تعيد الفتنة والصراع بين الأفراد.

من خلال ما سبق ذكر، يتضح لنا أن "سبينوزا " يرى في العقل الخلاص الوحيد للإنسان من مأزق الصراعات والتنافر بين الأفراد، ولكن الإشكالية التي يمكن طرحها هنا: هل العقل الإنساني وحده كفيل بتجنب التنافر والصراعات بين الأفراد؟ وبصيغة أخرى؛ ألا يزيد العقل من فجوة وحدة الصراع بين الأفراد؟

ما يمكن قوله هنا؛ هو أنه على الرغم من اتفاق بين الأفراد في بعض المصالح، فإن الكثير من مصالحهم متعارضة ومتداخلة فيما بينها، ومن ثمة فلا مكانة للعقل لحل هذه التعارض والاختلافات، بل على العكس؛ أن العقل هنا يساهم بقسط كبير في زيادة الشرخ بين الأفراد، ويعطي لصاحبه ميزة التفوق واكتساب حيل أخرى تزيد من عمق الفجوة بينه وبين بقية الأفراد، وهنا يرى سبينوزا بأن العقل وحده غير كاف لتحقيق الانسجام والتعاطف الاجتماعي، بل يجب الخضوع لسلطة عليا، تسهر على تنظيم وتسيير مصالح الأفراد، قصد تحقيق الخير وسعادة الأفراد، وتتطابق فيها

[18]-باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 202.

[19]- المصدر نفسه،ص 370.

المصالح الفردية مع المصالح العامة للدولة، فسلامة الأفراد هنا –حسب سبينوزا- مرهونة بالولاء للطبقة الحاكمة وطاعتها حتى يتحقق الصالح المشترك للأفراد.

في حين هناك من عارض فكرة أن العقل الإنساني هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق التوافق والانسجام الاجتماعي، وهو ما ذهب إليه الفيلسوف "إدموند بورك" (1729-1797)، الذي قدم طرحًا فلسفيًا عدائي للمذهب العقلاني الذي كان يمجد العقل فقط، وبالتالي ففلسفة "بورك" تقوم على أساس أن العقل وحده غير كاف لتحقيق الانسجام والتوافق الاجتماعي، فعلى الرغم من المكانة الأساسية التي لعبها العقل في حياة الإنسان السياسية والأخلاقية والدينية، إلا أنه لا يمكن الوثوق بالعقل الإنساني لكشف جوهر الطبيعة البشرية، بل أن الأعراف والتقاليد تعكس بصورة مباشرة صورة الطبيعية البشرية، أكثر مما تعكسه الاستنتاجات العقلية، وبالتالي فالعقل الإنساني غير كاف لتحقيق النظام الاجتماعي أو السياسي، بل يحتاج أيضًا إلى ما يسميه بالرأي المسبق، ويرى في هذا الأخير أنه أكثر قوة من الاستنتاجات العقلية في حد ذاتها، لأن القضاء على التنافر المفطور في الإنسان لا يمكن التغلب عليه إلا من خلال الاستناد إلى عادات وتقاليد متأصلة في الإنسان ذاته[20].

فلفهم الطبيعة البشرية حسب "إدموند بورك" لابد من العودة إلى الموروث الثقافي والديني والاجتماعي الذي يتمتع به الأفراد- وهي مقدسة عندهم- وأيضًا بالعودة إلى مختلف العادات والتقاليد التي تصنع الإنسان في الحار، وذلك لما لها من تأثير في تحديد مختلف العلاقات الاجتماعية، أو علاقة الأنا بالآخر.

ولكن إذا كان شأن الدولة، هو إعادة الأمن والاستقرار، ألا تتعارض قوانينها مع الحريات العامة للأفراد؟ وبصيغة أخرى: كيف يمكن التوفيق بين الحرية والضرورة في نسق "سبينوزا" السياسي؟

3- الحرية والسلطة السياسية عند سبينوزا:

يرى "سبينوزا"؛ أن الإنسان يسعى إلى تحقيق المثابرة في الوجود، أو ما يسميه بالكوناتوس " conatus"، وما دام تحت تأثيره، فلا سبيل إلى تحقيق كماله الوجودي إلا من خلال عقده لاجتماع بشري، يتنازل فيه عن حقوقه الطبيعية مقابل تأمين السلطة الحاكمة لوجوده ووضعه في مأمن عن كل الأخطار التي كانت تحدق به في الوضع الطبيعي. فالإنسان بحكم طبيعته العقلية، استنبط بأنه لا مناص له لتحقيق الذات في الوجود إلا من خلال هيئة عليا يتنازل فيها عن كل حقوقه الطبيعية، والخضوع التام لأوامر ونواهي السلطة السياسية، وبالتالي فهو لا يعني القطيعة بين الحق الطبيعي والحق السياسي، وإنما هي بمثابة استمرارية لها، أو إن صح القول؛ تحقيق صالح الأفراد في ظل الجماعة السياسية.

يقول "سبينوزا" في هذا المقام: "...إن الناس يرددون: إن الإنسان إله للإنسان، لكن يندر أن يعيش الناس على مقتضى العقل، بل أن أغلبهم على استعداد تام للحسد والمعاملة السيئة، ومع ذلك فقلما يستطيعون العيش في عزلة، كما لا يختلفون في تعريف الإنسان بأنه حيوان اجتماعي، وبالتالي فيبدوا منافع الحياة الاجتماعية تفوق مضارها إلى حد بعيد، ...، فسوف يجد الناس بعد كل هذا أن في وسعهم أن يفوا حاجاتهم بسهولة أكثر متى تعاونوا وتبادلوا المساعدة، وأن الوسيلة الوحيدة لنجاتهم من الأخطار المحدقة بهم من كل جانب هي توحيد قواهم"[21]، ويظهر لنا من خلال هذا النص، أن الإنسان محكوم عليه بضرورة العيش في كنف الجماعة، وذلك لتخطي مآسيه التي كان يعاني منها في الحالة الطبيعية، وهي في نظر سبينوزا تمثل نقلة نوعية للنوع البشري، لأنه ينتقل من مرحة الجهل إلى مرحلة المعرفة العقلية، أو إن صح القول ينتقل من عبودية وولاء العاطفة، إلى ميدان المعرفة العقلية البحتة، والمجردة من الرغبة

[20]- جيلين تندر، **الفكر السياسي، الأسئلة الأبدية**، تر: محمد مصطفى غنيم، (ط1؛ القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993)، ص55.

21- باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص ص 262،263.

العمياء، فالإنسان حسب سبينوزا فضل العيش في كنف الدولة ، وذلك نتيجة لما توفره له هذه الأخيرة من خير، وهو بذلك طرف صانع لها-أي الدولة-، ومن هنا يتضح للعيان أهمية الدولة وأفضليتها على الحالة الطبيعية، وذلك من خلال تغليب كفة المصلحة العامة على المصلحة الفردية للأفراد.

وفي حديث "سبينوزا"عن الحرية وعلاقتها بالسلطة؛ يعرف لنا القانون المدني "على أنه حرية الفرد في المحافظة على حالته، فبعد أن يفوض كل فرد إلى شخص آخر حقه في أن يعيش وفق لرغباته الخاصة، أي حريته في المحافظة على وجوده وقدرته على ذلك، وهو حق لم يكن له من حدود سوى قدرته ، فإنه يصبح ملزمًا بأن يحيى وفقًا للطريقة التي يفرضها عليه هذا الشخص وبأن لا يعتمد في المحافظة على ذاته إلا على حمايته"[22]. ويظهر لنا من خلال النص؛ أن الإنسان حسب "سبينوزا " في انتقاله من الوضع الطبيعي، إلى الوضع السياسي أو قيام الدولة، تصبح غاية هذه الأخيرة الحفاظ على أمن وسلامة مواطنيها من جهة، والسهر على توفير حريتهم وممارستها بشكل طبيعي من جهة أخرى، شريطة أن لا يتعدى على حريات الآخرين.

انطلق "سبينوزا" في تحليل معنى الحرية، من نقده للفهم الزائف لها، وتحريفها عن معناها الحقيقي، إذ كثيرًا ما يشاع حسب "سبينوزا " أن الحرية تعني غياب العراقيل والحدود في ممارسة الأفراد لأفعالهم، أو حرية التصرف، أي بمعنى حرية الإرادة –كما تصورها "ديكارت" من قبل بأنها تتمثل في الفعل الناتج عن الإرادة كالفكر والنفس والرغبة، ومن ثمة يُصبح المفهوم المتداول عن الحرية زائفًا وتشوبه الكثير من التناقضات، "ولهذا فمن يدأب على التحكم في انفعالاته وشهواته وفق لحب الحرية لا غير، سيبذل قصارى جهده من أجل معرفة الفضائل وعللها، ومن أجل أن ينعم بالانبساط التام الذي ينشأ عن المعرفة الصحيحة، لا من أجل تأمل رذائل البشر، والحط من الإنسانية، والابتهاج بحرية زائفة، ومن يسهر على احترام هذه القاعدة، ويتدرب عليها، سيصبح قادرًا بلا شك على توجيه أعماله وفقًا لما يأمره به العقل"[23]، وبالتالي "سبينوزا"في بحثه عن مشكلة الحرية، كان قارئًا وناقدًا لها ، بمعنى عمل على قراءة الموروث الفلسفي القديم وحتى معاصريه أمثال "ديكارت"، وناقدًا لمثل تلك الفلسفات التي تجعل الإنسان حبيس أفعاله وانفعالاته، ومتجاوزًا لتلك الطروحات الفلسفية التي كانت تبعد الإنسان عن حريته الحقيقية.

يرى "سبينوزا" أن الإنسان عبيد لمختلف الانفعالات والدوافع الذاتية، ومن ثمة فحرية الإنسان تكمن في تحريره من تلك العبودية من جهة، وعبودية الأهواء والانفعالات الجامحة، وتصبح بذلك مسألة الحرية الإنسانية مسألة فهم الكون وقبوله، ومتى تمّ ذلك سيتحرر النوع الإنساني ويصل إلى مستوى السلامة العقلية، أين يتحرر الإنسان من تلك الانفعالات، ويستطيع بذلك رد الشر إلى الخير، أو رد الإساءة إلى الإحسان على حسب سبينوزا[24]. وبالتالي أصبح الإنسان بالتصور السبينوزي، مدفوعًا إلى الحرية بفعل المعرفة العقلية، وبالتالي فهي ليست حالة شعورية كما كان يتصورها الفلاسفة من قبل، وإنما أصبح مدفوعًا إليها حتى يعيش في وفاق مع العقل، وكسب معارف جديدة بما يحيط به، ومن ثمة تحسين وجوده في المجتمع أو الدولة، بمعنى أن الإنسان بهذا المفهوم يكتسب نوع من الاستقلالية الذاتية، ويعيش وفق ما تمليه عليه قوانين الطبيعة، ويساهم في صنع ذاته بذاته.

فالإنسان في تصور "سبينوزا " في الحالة الطبيعية، كان يتمتع بحرية مطلقة، ووفق ما تتيحه له قدراته العقلية والبدنية، دون قيد أو ضرورة، ولكن معناها يتغير أثناء قيام الدولة، وتصبح بذلك الحرية الإنسانية تعني طاعة قوانين الدولة، ما دامت أنها تخدم المصلحة العامة للأفراد، وتكفل لهم الحرية في إطارها القانوني، ويقول "سبينوزا" في هذا

---

[22]- المصدر نفسه، ص 376.

[23]- باروخ سبينوزا، **علم الأخلاق**، مصدر سابق، ص 327.

[24]- وليم كلي رايت : **تاريخ الفلسفة الحديثة** ، تر: محمود سيد أحمد ، تقديم ومراجعة : إمام عبد الفتاح، (ط1؛ بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع 2010)، ص 125.

الشأن: "ففيما تتم البرهنة على حرية التفلسف، لا تمثل خطرًا على التقوى، أو على سلامة الدولة، بل إن في القضاء عليها وعلى التقوى قضاء على سلامة الدولة وعلى التقوى ذاتها في آن واحد"[25]. والمراد من خلال هذا النص؛ أن حرية الأفراد حسب سبينوزا – وخاصة الفكرية منها- لا تمثل عائقًا أمام ازدهار وتطور الدولة،بل العكس تمامًا، لأن الأفراد في إبرامهم للعقد، احتفظوا ببعض الحقوق التي لا يمكن تخويلها لشخص آخر في حال من الأحوال، وذلك أن الإنسان لا يستطيع أن يقع تحت سيطرة إنسان آخر مهما كانت منزلته، وكما أن الدولة لا تستطيع أن تخضع قوة العقول بالقوة والعنف لتحقيق مصالحها، وبالتالي فمآل الدولة التي تستخدم القوة والعنف والقهر والاستبداد تقف ضد حرية الفكر ذاته، وهذا مخالف لمبادئ العقل السليم.* ويقول في هذا المقام: "صحيح من حق هذه السلطة العليا اعتبار من لا يشاركونها في رأيها في كل شيء أعداء، ولكننا لا نناقش الآن حقها، بل نبحث فيما يحقق مصلحتها، إننا نسلم بأنها تستطيع شرعًا الحكم بأعنف الطرق وإصدار أحكام الإعدام على المواطنين لأتفه الأسباب، ولكن الكل مجموعون على أن هذا الأسلوب في الحكم يعارض العقل السليم"[26].

فالغاية من قيام الدولة إذن حسب التصور السبينوزي؛ هي توفير الشروط اللازمة للأفراد قصد تمكينهم من ممارسة قدراتهم وحرياتهم العقلية بكل آمان ونظام، وتخليص الأفراد من الشقاء والخوف اللذان كانا يسيطران على الإنسان في الوضع الطبيعي، وبالتالي فالحرية بالنسبة لسبينوزا تمثل الدعامة الأساسية في تحقيق التطور والرقي في شتى مجالات الحياة: السياسية منها والدينية والاقتصادية، كما أن ممارسة الأفراد للحرية، وبأطر معقولة، يساهم في انصهار الكثير من المنازعات والمشاحنات الفردية، إضافة إلى كل هذا، فالدولة هي بمثابة الضامن الحقيقي لتحقيق الحرية، وتطور النوع الإنساني، وتحقيق طموحات جديدة.

ولكن ما الحرية التي كان ينادي بها سبينوزا؟

يرى "سبينوزا" بأن الإنسان أثناء تنازله عن حقوقه الطبيعية، تنازل عن مقدار كبير من قوته وعن تصرفاته وسلوكياته المعتادة في الحالة الطبيعية، إلا أنه لم يتنازل عن حقه في التفكير السليم، "وبالتالي فإذا لم يكن من الممكن أن يتخلى أحد عن حريته في الرأي وفي التفكير كما يشاء، وإذا كان كل فرد شيد تفكيره بناءًا على حق طبيعي أسمى، فإن أي محاولة لإرغام الناس ذو آراء مختلفة بل ومتعارضة، على أن لا يقولوا إلا ما تقرره السلطة العليا تؤدي إلى أوخم العواقب، بل أن الأذكياء منهم لا يمكنهم أن يلزموا الصمت،...، وعلى ذلك فإن السلطة السياسية تكون أشد عنفًا إذا أنكرت حقه في التفكير، وفي الدعوة لما يفكر فيه، وعلى العكس تكون معتدلة إذا سلمت له بهذه الحرية"[27]، ولهذا فالحرية مقدسة عند الناس، إلى درجة أنهم باستطاعتهم تهديد أمن واستقرار الدولة، وراء تحقيق هذا المطلب، ولكن الدولة هنا، يجب عليها أن توفر مجموعة الشروط الضرورية التي تمكن الأفراد من ممارسة حريتهم الفكرية، شريطة عدم المساس بأمن واستقرار الدولة، ويقول في هذا الصدد: "وأكرر القول بأن الغاية من تأسيس الدولة ليس تحويل الموجودات العاقلة إلى حيوانات أو آلات صماء، بل المقصود منها هو إتاحة الفرصة لأبدانهم وأذهانهم كيما تقوم

25- Spinoza**, traité théologico-politique**, traduction : Charles appuhn, Garnier frères, Paris 1965, p 333.

*- خالف سبينوزا في هذه النقطة توماس هوبز، بحيث أن هوبز يرى أن الحالة السياسية، تمثل تنازل كلي للأفراد عن كل حقوقهم الطبيعية والفردية، لصالح الطبقة الحاكمة، أي أنه تنازل مطلق ودون قيد أو شرط، ولا يمكن للفرد داخل الدولة، أن يثور على الحاكم، حتى ولو كان مستبدًا في حكمه، لأن الحالة السياسية حسبه، أحسن بكثير من مساوئ الحالة الطبيعية، فالتنازل بما في ذلك الحرية الفردية، تنازل كلي، باستثناء حق الحياة، في حين أن سبينوزا، لم يتفق مع هوبز في هذه النقطة، إذ يرى أن تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية، تنازل جزئي، بمعنى أن للفرد الحق بالاحتفاظ ببعض حقوقه الطبيعية: كحق الحياة، وحق الحرية الفكرية.

[26]- باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 436.

[27] - المصدر نفسه، الصفحة 437.

بوظائفها كاملة في أمان تام، بحيث يتسنى لهم استخدام عقولهم استخداماً حرًا دون إشهار لأسلحة الحقد أو الغضب أو الخداع، فالحرية إذن هي الغاية الحقيقية من قيام الدولة"[28].

من خلال هذا النص ؛ تتضح لنا الغاية من تأسيس الدولة، إذ أنها تسعى إلى تحقيق وتأمين حرية الأفراد، وذلك من منطلق أنها حق طبيعي للإنسان ولا يمكن التنازل عنه لبقية الأفراد، ولكن شرط أن تكون هذه الحرية مقننة ، بمعنى أن لا تكون مطلقة، بل وفق ما يخدم أيضًا المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة للأفراد، وبالتالي فالأفراد أحرار شريطة عدم المساس بأمن واستقرار الدولة، بمعنى ممارسة الأفراد لحقهم في الحرية شريطة عدم التعارض مع قوانين الدولة، وضرورة احترام السلطة السياسية القائمة، ولكن ألا تتعارض هذه الحرية مع السلطة السياسية القائمة؟

يرى "سبينوزا"؛ أن الحرية هي بمثابة المبدأ الأساسي في تطور الدولة والنوع الإنساني في آن واحد، وكلما زادت دائرة الحرية، يرتقي النوع الإنساني إلى ما هو أفضل-وهي غايته في الوجود- ولكن كلما زاد حرمان الإنسان منها –أي الحرية- زاد العصيان، أو إن صح القول؛ كلما زادت حدة القوانين في الدولة، زاد عصيان الأفراد لها، مما يهدد أمنها واستقرارها واستمراريتها. فالإنسان بهذا المعنى مرهون بطاعة السلطة السياسية، في مقابل ذلك؛ توفر له الدولة الشروط الأساسية لممارسة الإنسان حقه في الحرية، والطاعة هنا ليست بمعنى القهر والقوة، أي أن الحاكم* لا يمارس القوانين بالقوة ؛ بل العكس أن المواطن يكون مدفوعًا إلى ضرورة الخضوع التام للقوانين وفق قاعدة العقل، من منطلق استقرائه لنتائج أفعاله. ويقول سبينوزا: "كما أن الحرية التي كان ينادي بها سبينوزا، هي امتداد للحق الطبيعي، والاستيلاء عليها من طرف السلطة السياسية تعدي وتعارض مع الحق الطبيعي، ومن ثمة كانت دعوة سبينوزا إلى ضرورة تبني النظام الديمقراطي، الذي يتبنى فكرة الحرية كقاعدة أساسية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والسياسية، أو أن الدولة في ظل النظام الديمقراطي لا تتعارض وحرية التفكير الإنساني. يقول في هذا الشأن: "أظن أنني بينت حتى الآن بما فيه الكفاية مبادئ الحكم الديمقراطي، الذي فضلته على بقية أنظمة الحكم الأخرى، لأنه يبدو أقربها إلى الطبيعة البشرية وأقلها بعدًا عن الحرية التي تقلها الطبيعة للأفراد، ففي النظام الديمقراطي لا يفوض أي فرد حقه الطبيعي إلى فرد آخر، بحيث لا يستشار بعد ذلك في أي شيء، بل يفوضه للغالبية العظمى من المجتمع، الذي يؤلف هو جزءًا منه، وفيه يتساوى الأفراد كما كان الحال من قبل في الحالة الطبيعية"[29].

فالسلطة السياسية بهذا المعنى، لا تتعارض مع الحرية، بل أن الحرية في حد ذاتها شرط لقيام السلطة السياسية، أي أنها تزيد في توطيد الصلة بين السلطة السياسية والرعية، بحيث أن توفير مجال حرية التعبير، يزيد في نفوس الأفراد الثقة بالسلطة الحاكمة، وتبني جسور التواصل والحوار بين الحاكم والرعية، ولذا نجد "سبينوزا" في كتابه"رسالة في اللاهوت والسياسة" يدعو إلى ضرورة الفصل التام بين ما هو ديني وما هو سياسي، وذلك نتيجة خوفه من اعتلاء وتغوّل السلطة الدينية على السلطة السياسية، ومن ثمة تقويض الحريات العامة للأفراد، وكذا اعتقاده أيضًا بأن التداخل بين السلطتين الدينية أو السياسية، يؤدي إما إلى إفساد النظام السياسي القائم، والتاريخ في ذلك–حسب سبينوزا- حافل بمثل هذه الأحداث الدامية الناتجة عن سوء فهم وتأويل النص الديني، أو العكس يؤدي إلى فساد المعتقد الديني القائم في الدولة، ولهذا نجد "سبينوزا" يفضل النظام الديمقراطي على بقية الأنظمة السياسية الأخرى، لأنه يضع السلطة الدينية

---

[28] - المصدر نفسه، ص438

* - يتفق سبينوزا مع هوبز فيما يخص سلطان الحكم، إذ يرى كل منهما بأن الحاكم سلطانه مطلق ولا يحده شيء، وبكنها محدودة بحدود طبيعة الرعية، التي تحاول المحافظة على وجودها واستمراريتها، ولهذا فالسلطة السياسية مطلقة ومشروطة في الآن نفسه، وهذا لا يتعارض وطبيعة النظام السياسي الديمقراطي الذي كان ينادي به سبينوزا، أي محاولة تحقيق التجانس بين حق الأفراد في التعبير والتفكير، شرط عدم المساس بقداسة الدولة وقوانينها القائمة.

[29] - باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 375.

تحت وصاية السلطة السياسية، وذلك حتى لا يشكل رجال الدين خطرًا على الدولة، ويظهر لنا من كل هذا الأهمية البالغة التي أعطاها "سبينوزا" للعقل الإنساني على حساب السلطة الروحية، ولطالما حسب سبينوزا، السلطة الزمنية خاضعة لمبدأ العقل الإنساني، ومتحكمة في زمام الحكم، فهي بالضرورة لا تحتاج إلى الدين قصد الزيادة من قوتها وريادتها، والعكس صحيح، إذا كانت الدولة ضعيفة، فهي تستخدم القراءات الدينية قصد تبريرها للسلطة القائمة. حتى أن "سبينوزا" في فصله بين ما هو سياسي و ديني، تجنب الوقوع في النقيضة، وذلك أن المزج بين السلطتين، يؤدي بنا إلى القول بالنظام الإلهي-أو فكرة الوساطة الإلاهية- المقدس، وهو ما يتنافى والعقل الإنساني.

"سبينوزا" في تحليله للحرية الإنسانية، أقر على أنها حق طبيعي مكفول لأي مواطن في الدولة، وسلب حرية الأفراد، يؤدي إلى فقدان الثقة بين المواطن والدولة، ويزد من حدة الفتن الاجتماعية، والتعدي من جهة أخرى على قوانين الدولة، التي لطالما كانت مخالفة لآرائهم وحريتهم الفكرية، ويقول سبينوزا في هذا المقام: "لقد طبع الناس على الاستياء الشديد إذا ما عدت بعض آرائهم التي يعتقدون بها جرمًا، وإذا ما وصف ما يحث في نفوسهم على تقوى الله وحب الناس على أنه جريمة، ويؤدي هذا في نهاية المطاف إلى رفض قوانين الدولة والتجرؤ على عصيان السلطات العامة، وعندئذ يرون في إثارة الفتنة واستعمال كل ألوان القوة في سبيل ما يعقدونه شيء رائع لا عار فيه"[30]، ويقول في موضع آخر: "وإني لأعترف بأن هذه الحرية قد تسبب بعض المضايقات ولكن هل هناك تنظيم وضعي يبلغ من الحكمة حدًا يجعل من المستحيل أن تنشأ عنه بعض المضايقات؟ إن من يريد تنظيم الحياة الإنسانية كلها بالقوانين يزيد من حدة العيوب دون أن يقومها، ومن الأفضل السماح بما لا نستطيع منعه مهما كان الضرر الناتج عنه، إننا نعلم العواقب المترتبة على الترف والحسد والشهوة والثمالة وما شابهها من الانفعالات ومع ذلك نسمح بهذا كله لأننا لا نستطيع إلغائه بسلطة القانون على الرغم من أنه رذيلة، فالأولى أن نسمح بحرية الحكم التي هي فضيلة في الواقع وألا نقضي عليها"[31].

والواقع السياسي اليوم، يثبت صحة ما ذهب إليه "سبينوزا " في إقراره بالحرية، ففي الكثير من الدول الغربية اليوم، تتمتع بتطور العلوم وشتى المعارف وفي شتى مجالات الحياة، نتيجة إعطائها قدر كبير من الحرية لمواطنيها خاصة ما تعلق منها بالجانب التفكيري والتعبيري والفلسفي وحتى الديني، لأن مثل هذه الحرية تولد في نفسية الأفراد الشعور بالكمال الوجودي، وعلى العكس من ذلك تعاني معظم دول العالم من الاضطراب واللااستقرار نتيجة تضييق الخناق على حرية الأفراد سواء على المستوى السياسي أو الديني- مما يولد في نفسية الأفراد الشعور بالنقص وعدم الكمال، ومن ثمة الثورة على مختلف الأنظمة السياسية والدينية القائمة، وذلك من منطلق أن حرمان الأفراد من الحرية يولد الرغبة فيها ولو كان ذلك بالثورة والعصيان.

ومن هنا يمكننا القول بأن "سبينوزا "حاول أن يعقلن السياسة، وإحلال السلام من خلال الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، والتي ينتج عنها بالضرورة ما يسميه بالنظام الديمقراطي، أين تكون هناك حرية التفكير والتعبير، ، وبالتالي فسبينوزا في دعوته إلى ضرورة الفصل بين الدين والسياسة، يؤدي بالضرورة إلى الحرية الإنسانية، وهذه الأخيرة تؤدي إلى ازدهار الدين والسياسة في آن واحد.

مما سبق؛ يمكننا القول بأن تصور "سبينوزا " للسلطة السياسية كان مبني على قاعدة العقل الذي يتجلى في النظام الديمقراطي، الناشئ عن تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية لصالح هيئة تسهر على توفير المواطنين حقوقهم وواجباتهم، وتسهر على تطبيق القانون وحفظ السلم والسلام، فصلاحية العقد الاجتماعي عند سبينوزا مرهون بتحقيق المصلحة، وكلما انتفت المصلحة، أصبح ذلك العقد لاغيًا بالضرورة، وكان تصور "سبينوزا" لمشكلتي الحرية والسياسية

30- المصدر نفسه، ص440.

31- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

تصور حداثيًا، تجاوز بهما مستنقع الفلسفات الكلاسيكية، فهو كان يطمح من خلال مشروعه السياسي إلى تحقيق دولة القانون من جهة ،ودولة الحريات من جهة أخرى، وهذا ما زاد من شهرة ومقروئية نصوصه الفلسفية.

خلاصة:

من خلال ما سبق ذكره، توصلنا في نهاية هذا البحث إلى النتائج التالية:

- لقد فسر "سبينوزا " الظاهرة السياسية تفسيرًا عقليًا محضًا، وذلك من خلال إقراره بأن الإنسان في الوضع الطبيعي كان يعاني نوعًا من الشقاء والصراع، ولتفادي هذا الصراع الناتج عن الجهل، اهتدى الإنسان بعقله – أو ما يسميه بالمعرفة- إلى ضرورة تجاوز مآسيه، والبحث عن حياة أفضل. فالبناء السياسي عند سبينوزا مبني على أساس تحقيق الصالح المشترك، تحقيق التجانس والتآنس الاجتماعي، وما يقال في هذا الصدد؛ أنه كان أكثر عقلانية من الفلاسفة السابقين عليه، ويظهر لنا ذلك في استخدامه للمنهج الرياضي –الهندسي- في تحليل مختلف الظواهر الإنسانية: سواء ما تعلق منها بالسياسة أو الأخلاق والدين.
- لقد أكد "سبينوزا" من خلال نسقه السياسي، أن الغاية من الدولة، هي محاولة تخليصهم من عقدة الخوف التي كان يعاني منها في الوضع الطبيعي، وتوفر له الدولة مجموعة من الشروط التي من خلالها يحقق كماله الوجودي، وكل هذا لا يتأتى إلا من خلال احتفاظ الإنسان ببعض من حقوقه الطبيعية، والتي لا يمكنه التنازل عنها لبقية الأشخاص مهما كانت صفتهم، كحق الإنسان الطبيعي والمقدس في الحرية، بمعنى أن الإنسان يتنازل عن كل القوى التي كان يتمتع بها في الحالة الطبيعية لسلطة عليا، تسهر على توفير الظروف المناسبة لممارسة حقه في الحرية، كحرية التفكير والتعبير.
- الوظيفة الأساسية للدولة هي تمكين الأفراد من ممارسة حرياتهم الطبيعية، شرط عدم المساس بأمن واستقرار الدولة،ـ وما عدى ذلك، فالأفراد أحرار في التعبير عن كل انشغالاتهم الحياتية، ومن ثمة تزيد من الثقة بين المواطن والسلطة السياسية، وتبني بذلك –أي عن طريق الحرية-جسور الحوار والتواصل بينهما، مما يساهم في استمرار الدولة من جهة، وضمان حرياتهم الفردية من جهة أخرى.
- في تأسيس سبينوزا للسلطة السياسية، أقر على أنها لا تتعارض مع الحرية الفكرية –الفلسفية- أو الدينية، بل على العكس من ذلك فهي أداة لتحقيق الرفاه والتطور في شتى مجالات حياة ، وعلى العكس من ذلك توصل إلى أن استخدام العنف وسلب حريات الأفراد، يؤدي لا مناص إلى تهديد أمن واستقرار الدولة، فلتحقيق هذه الغاية، ألح على ضرورة تبني النظام الديمقراطي، وهو أفضل الأنظمة السياسية –حسب سبينوزا-، لأنه يسمح للأفراد بممارسة مختلف حرياتهم المشروطة التي لا تتعارض ومصالح الأفراد والدولة في آن واحد، وكذا يساهم –بما أنه جزء لا يتجزأ من هذا النظام – في صنع مختلف القرارات المصيرية التي تمس وجوده وكيانه.

وفي النهاية، ما يمكننا قوله؛ هو أن "سبينوزا" في بنائه السياسي، اعتمد على قاعدة العقل، واعتبرها بمثابة الباب الذي نلج به إلى تحقيق مختلف المعارف الإنسانية، و به يتخلص الإنسان من عقدة الجهل، التي تغولت على العقل الإنساني لعصور مديدة، وجعلته في صراع دائم مع بني جنسه، ولهذا فالسبيل الوحيد لفك هذا التعارض الوجودي، أو لكي يصل الإنسان إلى تحقيق كماله الوجودي، وجب عليه التسلح بالعقل، لتحقيق المعرفة ومن ثمة العيش في كنف الحرية والسعادة.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المصادر باللغة الأجنبية

1 - Spinoza**, traité théologico-politique**, traduction : Charles appuhn, Garnier frères, Paris 1965.

ب- المصادر باللغة العربية

2- باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، تر: حسن حنفي، مراجعة فؤاد زكرياء، ط1؛ بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2005

3- ـــ، **علم الأخلاق**، تر: جلال الدين سعيد، مراجعة جورج كتورة، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009

ج- المراجع باللغة الأجنبية

-4christian lazzeri, **Droit, Pouvoir et liberté**, presse universitaire de France, paris, 1998

د- المراجع باللغة العربية

5-عبد الرحمان بدوي، **موسوعة الفلسفة**، ط1؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996 ج1.

6- زكي نجيب محمود، **قصة الفلسفة الحديثة**، د.ط؛ القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1936.

7- فؤاد زكرياء، **سبينوزا**، د ط؛ القاهرة: دار النهضة العربية، 1963

8- ول ديورنت، **قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي**، تر: فتح الله محمد المشعشع،، ط06؛ بيروت: مكتبة المعارف، 1988

9- جيلين تندر، **الفكر السياسي، الأسئلة الأبدية**، تر: محمد مصطفى غنيم، ط1؛ القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993.

10- وليم كلي رايت : **تاريخ الفلسفة الحديثة** ، تر: محمود سيد أحمد ، تقديم ومراجعة : إمام عبد الفتاح، ط1؛ بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع 2010.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

رياض طاهير (2019) ، الحرية والسياسية عند باروخ سبينوزا ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 11 (01)/ 2019 الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص (93-108)